LAU
الجامعة اللبنانية الأميركية
Lebanese American University
Institute for
Social Justice and
Conflict Resolution

صمود النخبة في لبنان برغم الأزمات العميقة

د. ابراهيم حلاوي
أستاذ جامعي في العلاقات الدولية
رويال هولواي، جامعة لندن

صمود النخبة في لبنان برغم الأزمات العميقة

يعاني لبنان حالياً من أشدّ أزماته حدّة في التاريخ الحديث، إذ يُعدُّ التداخل بين الأزمات المالية والاقتصادية والسياسية والبيئية والصحّية أمراً مُضنياً بالنسبة لأي نخبة حاكمة خلال معالجته والتعامل معه، بمن فيهم زعماء الطوائف في لبنان. فشلت النخبة الحاكمة في لبنان في اتخاذ أي قرار أو اتباع أي سياسة لاحتواء الأزمة نتيجة شلل بنيوي فرضه نظامها التوافقي، لكنّها بقيت صامدة على الرغم من ثبوت عجزها. بالنتيجة، بدلاً من تخفيف الأزمة، أُخرِجت مليارات الدولارات من البلاد، وانخفضت قيمة العملة، وتبخّرت مدّخرات الناس، وفُقِدت عشرات آلاف الوظائف، فيما لا يزال المجتمع في موقع المتفرّج.

يمكن بتقدير تاريخي افتراض أن مزيجاً من الشلل السياسي والانهيار الاقتصادي قد يُهدّد النخب الحاكمة بوجودها، إلّا أن النخبة اللبنانية استمرّت في التشاحن والقتال وفقاً لـ "سياستها المُعتادة" فيما البلاد تغرق. فما الذي يفسّر صمود النخب الطائفية في مرحلة ما بعد الحرب في لبنان؟ أرى أن جزءاً كبيراً من التفسير مرتبط بالطريقة التي اتبعتها الدولة الطائفية بعد الحرب لبناء العلاقات الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي، سوف أعاين البنية الاجتماعية في مرحلة ما بعد الحرب، قبل أن أتعمّق أكثر في ما أعتبره تناقضات عميقة بين علاقات الاستهلاك والإنتاج التي ساهمت في بقاء ما وصفه جون ناغل بالنظام الطائفي الزومي.

هيكلية المجتمع الطائفي

أُنجِز الكثير من الدراسات لفهم الطائفية في الشرق الأوسط. لم تتجاوز الأعمال المكتوبة الحجج الثقافية حول العداء القديم بين الأديان والطوائف فحسب، بل حدّدت أيضاً الروابط التاريخية بين النخب والسياسة الطائفية. وبالتالي، بات هناك العديد من المؤلّفات المتينة حول طرق استخدام النخب للهويات الطائفية لتعزيز مصالحها الضيّقة، وتعزيز الهيمنة الاستغلالية باعتبارها سمة أصيلة ومُتجذّرة على الرغم من الروايات التاريخية التي تدحضها. حالياً يجب إيلاء اهتمام إضافي للروابط بين الدولة والمجتمعات الطائفية. هناك بعض الروايات حول التفاعل بين الاثنين في فترات مُحدّدة، ولكن لا يزال هناك المزيد من العمل لتوحيد هذه الدراسات وتوضيح هذه العلاقة في مرحلة ما بعد الحرب في لبنان، وهو سعي بات أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى لأن دول الشرق الأوسط التي تدير مجتمعات طائفية إمّا فشلت أو تسير في طريق الفشل وفقاً لمؤشّرات الحكم الحديث.

اللافت في حالة لبنان أن انكشاف انمحاء الدولة لم يؤدِّ بعد إلى أي تحوّل في السلطة. لا تزال النخب الطائفية نفسها تُحكِم قبضتها على الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى بعد انهيار الدولة التي عملت ضمنها وفي ظلّها. لم تتأسّس دولة ما بعد الحرب في لبنان لتأدية وظيفة الدول الحديثة، أي إدارة المصالح الطبقية المُتضاربة وحماية رأس المال، أي الدولة كـ "تكثيف للقوى الطبقية" وفق وصف نيكوس بولانتزاس، بل لإدارة مجموعة توترات يتسم بها المجتمع المُنظّم عمودياً. في الواقع، أدّت غلبة التعبئة الطائفية على مجتمعات ما بعد الاستعمار في المنطقة إلى إنتاج تعبئة عمودية والتماهي معها، في مقابل إنكار الهوية الطبقية وعدم إدماجها ضمن بنيتها.

في الواقع، قامت دولة ما بعد الحرب بتكثيف الطوائف بدلاً من "تكثيف القوى الطبقية"، وصُمِّمت لخدمة تقاسم الموارد والسلطة على أساس طائفي. وبالتالي، أصبحت التعبئة الطبقيّة بائدة وهامشية، كون الدولة الطائفية غير قادرة بنيوياً على الاستجابة لأي مطالب طبقيّة. لم تكن الدولة مُصمّمة لإدارة التوترات الطبقية، لذلك لم تعمل على حماية رأس المال أيضاً، ومن الأمثلة البارزة استنفاد مدّخرات الناس والودائع المصرفية، وسوء الإدارة المُمنهجة للأموال العامّة والديون، فضلاً عن ظهور الاحتكارات المحمية من الدولة، فيما بُرِّر كلّ ذلك بانحصار وظيفة الدولة - التي يديرها زعماء الطوائف حصراً - في خدمة الطوائف عبر الاستحواذ على أكبر قدر من الموارد لصالحها، وتأطير هيكلية الحكم وفق دلالات ليبرالية عن التعايش.

من هنا، كان منطقياً أن يعمل المجتمع المدني في فترة ما بعد الحرب بلغة الدولة، وأن يتنافس وفق النماذج والهويات التي قد تستجيب لها عبر إدخال بعض الإصلاحات وإن كانت مبنية على أسس طائفية. ونظراً لأن العلاقات الاجتماعية التي تأسّست في دولة ما بعد الحرب كانت طائفية، كان الحرمان والامتيازات بدورهما موضع خلاف، ضمني أو صريح، تبعاً لأشكال طائفية. بمعنى آخر، عندما تفشل هيكليات الحوافز القائمة على أسس طائفية، يحتجّ اللبنانيون لفترة على ما يسمّونه غياب - أو شرعية - دولة ما بعد الحرب، طارحين السؤال الجدلي الشعبي: وينيه الدولة؟ (أين الدولة؟).

بحلول العام 2019، بدأ المجتمع اللبناني يشعر بوطأة تضاؤل موارد الدولة، لا سيّما بعد تقليص الخدمات العامّة والمنافع المُقدّمة وفق أسس طائفية. بمعنى آخر، كانت بوادر الإفلاس تظهر على الدولة التي اعتمدت عليها الطوائف لسنوات لإدارة نزاعاتها وتوزيع الموارد فيما بينها. أتى الردّ باندلاع احتجاجات تشرين الأول/ أكتوبر 2019 في مختلف البلدات والمدن اللبنانية، ما سمح للناس بالتخلّي عن أوصياء أمرهم الطائفيين، بعد إدراكهم بأن "الآخرين" في مناطق أخرى (أي ضمن الطوائف المختلفة) فعلوا الأمر نفسه. نتيجة لذلك، تسلّح المتظاهرون بثقة في أن مطالبهم الاجتماعية والاقتصادية لن تخدم ضمنياً وصول الطوائف "الأخرى" إلى الموارد، باعتبار أن المقيمين في مناطق مختلفة يتظاهرون في الشوارع. لكن في النهاية، جرى احتواء هذه الهبّة الشعبية بعد أن عزّز بعض زعماء الطوائف قوّتهم بمزيج من التجييش الطائفي والاستمالة، وكانت العمليّة سهلة بسبب نقاط الضعف الهيكلية داخل المعارضة التقدّمية.

على الرغم من تعبير المتظاهرين عن مطالب ثورية جامعة، تباينت تصوّراتهم حول كيفيّة تحقيقها. اختلفوا في الواقع على تشخيص المشكلة، أي على أسباب عجز الدولة عن خدمتهم بشكل جيّد، وعلى الحلول المُقترحة لإدارتها سواء بـ "العودة" إلى فترة انتظام عمل نظام تحاصص الموارد وفق أسس طائفية أو التقدّم نحو بناء شكل جديد للدولة. تكمن المشكلة بالنسبة لكثيرين في أن الطبقة الطائفية الحاكمة "سرقت" دولة ما بعد الحرب، فيما يرى آخرون أن الموارد جفّت نتيجة استحواذ حزب الله على موارد أكثر من حصّته المسموح بها وفق نظام التوافق الطائفي، وأعادوا ذلك إلى قلّة اهتمامه باستدامة الدولة، فضلاً عن لومه على انخفاض "المساعدات الدولية" (أي قروض منخفضة الفائدة) بسبب تموضعه في محور جيوسياسي في مواجهة الغرب. في المقابل، رأت قلّة قليلة أن الوضع الاقتصادي المتدهور لم يكن مُتعلقاً بسطوة الحكّام على الدولة، بل بطبيعة هذه الدولة ونموذجها الاقتصادي، التي عملت على استخراج الموارد بطريقة عشوائية واستنفادها على الرشاوى وشراء الولاءات السياسية وفق أسس طائفية، بالتوازي مع تحوّل الربح المدفوع بالاستهلاك إلى ركيزة أساسية لأي مشروع اقتصادي على حساب تنمية القطاعات الإنتاجية والموجّهة نحو التصدير.

لا شكّ أن الخلاف صحّي، لكن طبيعة هذه الخلافات تعكس اختلافات أعمق حول دور الدولة. على مدى عقود، حوّلت الدولة الطائفية الحياة السياسية إلى مجرّد عملية توزيع زبائنية للمنافع، وإلى إفلات من تطبيق القانون بالرشاوى أو المحسوبيات. وقد شارك المجتمع المدني في هذه الظواهر العلائقية بشكل يومي عبر طوائفه، فهي ليست امتيازات حصرية للحكّام، ولا تتم من دون مشاركة الأشخاص نفسهم الذين احتجوا على "النظام" في العام 2019. من هنا، يُعتبر التشويه التاريخي للدولة المساهم الرئيس في صمود النخب الطائفية برغم الأزمة، لا سيّما بعد أن تحوّلت هذه الدولة إلى مفهوم مجرّد لا يشمل، في تجلياته العلائقيّة داخل المجتمع، الناس أنفسهم.

إلى ذلك، أدّى احتكار زعماء الطوائف لشرعية الدولة إلى إلغاء الهوية والتنظيم الطبقيين. وهو ما يتجلّى عند محاولة الناس التفاعل ضدّ هذا الانهيار، إذ يستندون إلى فهم للسياسة يعيق البدائل التقدّمية لتوزيع الموارد وإدارتها. بمعنى آخر، حدّت هذه التجارب

الاجتماعية والمادية مع الدولة الطائفية من الاهتمام، وحتى إمكانيّة تخيّل حصول أي تحوّل جذري للدولة ومصدر شرعيّتها، بحيث أخذ يكرّر كثيرون أن لبنان "طول عمره هيك" (لطالما كان كذلك).

تشهد البلاد حالياً إحدى أضخم حالات اضمحلال حصّة الفرد من الثروة في العالم، بالتوازي مع عدم وجود ما يكفي من عملات أجنبية، باستثناء القليل من الموارد، لخدمة الشبكات الزبائنية الطائفية، وتزايد معدّل الجريمة المُنظمّة باضطراد. لقد أثبتت الدولة الطائفية عدم قدرتها على حماية رأس المال وتلبية احتياجات السكّان الذين يزدادون فقراً. مع ذلك، لا تزال غالبية المجتمع متمسّكة بنظام اختبرت منافعه سابقاً، في رهان على إمكانية تشغيله مجدّداً من خلال بعض الصفقات الإقليمية أو الدولية الكبرى. يتيح التعمّق في التوزيع العشوائي للموارد والمنافع فهماً أكثر منطقية لسبب انتظار غالبية اللبنانيين لإحياء النظام نفسه: لقد كان مربحاً للغاية.

علاقات الاستهلاك والإنتاج

كانت الدلالات الليبرالية عن التعايش من السمات الرئيسة لصورة لبنان في مرحلة ما بعد الحرب، وقد روّج لها محلياً ودولياً بوصفه يضمّ مجتمعات دينية مختلفة تعيش معاً في سلام. أمّا علاقات الاستهلاك التي برزت نتيجة الاستخراج المُفرط لموارد الدولة بغية توزيعها على أتباع زعماء الطوائف، فقد أعطت هذه الصورة أهمّية طاغية. تمكّنت الدولة الطائفية من تأمين ما يكفي من العملات الأجنبية لدعم، وبالتالي تحفيز، مستويات عالية من الاستهلاك المدفوع بالاستيراد من خلال القروض الدولية، وإيرادات السياحة، واستثمارات المغتربين، والودائع، وإعادة توظيف الأرباح المُحقّقة في الاقتصاد المحلّي. بالطبع، أتى الاقتصاد القائم على الاستيراد على حساب تطوير القطاعات الإنتاجية، بحيث حافظ على علاقات إنتاج ما قبل الحداثة لصالح تعزيز الشرعية الطائفية للدولة، من خلال تشجيعه شرائح واسعة من المجتمع على أنماط الاستهلاك في الغرب. استمرّ زعماء الطوائف في إحكام سيطرتهم على الناس وابتزازهم بمعيشتهم، كونهم احتكروا الدولة، وبالتالي عملية توزيع مواردها سواء الوظائف العامّة، أو الوصول إلى المدارس، أو الرعاية الصحّية، أو الأرباح الناجمة عن أعمال غير قانونية.

بمعنى آخر، استورد لبنان سلعاً حديثة للاستهلاك من دون تطوير وسائل الإنتاج وعلاقات العمل في اقتصاده. أمّا الأشخاص الذين كانوا أسرى زبائنية ما قبل الحداثة، فقد ركبوا موجة الاستهلاك المُفرط المدفوع بقروض ميسّرة سهّلت المصارف التجارية إمكانية الحصول عليها، وبالتالي، شُجّعوا على استيراد السيّارات الفاخرة وباتت الأسر المتوسطة الدخل تستحوز على أكثر من سيارة واحدة، وشراء العلامات التجارية المستوردة لرفع مكانتهم الاجتماعية، وزيادة استهلاكهم في مساحات ترفيهية مُصممة على قياس المصالح التجارية، واستقدام عاملات في الخدمة المنزلية بأجور متدنية وفقاً لشروط نظام الكفالة الشبيه بالعبودية، وتوفير العمالة الأجنبية المتدنية الأجر في الوظائف التي تتطلّب جهداً بدنياً، وهو ما أدّى في النتيجة إلى إفساد الهيكليات الطبقية وشجّع العلاقات العنصرية والطائفية. هذه التناقضات بين ما أنتجه المجتمع وكيفية إنتاجه، وما استهلكه وكيفية تمكّنه من ذلك، ساهمت في تشويه الحياة السياسية والعلاقات الطبقية باعتبارها امتداداً لها، بالتوزاي مع تنظيم الطوائف عمودياً، وكذلك سمحت لمعظم شرائح المجتمع بالعيش بما يتجاوز إمكانيّاتها. اللافت أن المنتج الوحيد ذات رأس المال المُكثّف الذي صدّره اقتصاد ما بعد الحرب هو الشباب المتعلّم. لم يربط آباء آلاف المهاجرين استهلاكهم المُفرط بعجز أبنائهم عن إيجاد وظائف في بلادهم، لأن هيمنة ثقافة التعايش لم تُظِهر الاستهلاك المُفرط كنوع من المقايضة الاقتصادية، بل جرى التكيّف معه وتشجيعه كسمة طبيعية لأي نظام حديث.

يوضح الاستهلاك بالتوازي مع الإنتاج علاقة الفرد بكلّ من الدولة والمجتمع ويُحدّد وجهتيهما. يعتبر الاستهلاك المُفرط أكثر تحديداً للحياة الاجتماعية والسياسية للفرد، إذ رفع المستوى الاجتماعي والمعيشي للأفراد، وخلق طبقة وسطى هشّة سرعان ما انزلقت إلى خطّ قريب من الفقر عندما فقدت الأرضية التي توفّر لها إمكانيّة الاستهلاك. لذلك من غير المستغرب أن تصمد النخب الطائفية فيما يقف المجتمع مُتفرّجاً على انهياره الذاتي. في الواقع، رشت النخب الطائفية مجتمع ما بعد الحرب وفق وصف شربل نحاس لاقتصاده السياسي، في حين لم يعترف المجتمع بعد بانخداعه. عملياً، لا تزال النخب الطائفية تحافظ على سلطتها، لأن دولة ما بعد الحرب كثّفت الطوائف بما يكفي للإبقاء على حدّ أدنى من الترابط الاجتماعي حتى بعد تآكل الدولة نفسها.